Recidivism and The Factors Leading to it "Sociological Analytical Study"

Dr. Nibal Aljourani*

(Received 8 / 2 / 2022. Accepted 3 / 4 / 2022)

□ ABSTRACT □

Crime is an old social problem that has accompanied Man since his existence, and human efforts have not succeeded in eradicating it or even reducing it. The seriousness of crime and recidivism comes from its opposition to human feelings and from the damages which it causes to the public and private interests, and also from the huge material and moral losses which it causes. These losses appear in the exorbitant costs required to be combated by the development of security services, penal and correctional institutions, and human energies that go to waste, that because it could be exploited in other areas that contribute to the development and construction of society, instead of deviating towards crime and threatening security and stability.

Keywords: crime, recidivism, criminal

***Assistant Professor, Department of Sociology, Faculty of Arts and Humanities, Tishreen University, Latakia, Syria. nibalalj@yahoo.de**

العود إلى الجريمة والعوامل المؤدية إليه
"دراسة سوسيولوجية تحليلية"

د. نبال الجوراني*

(تاريخ الإيداع 8 / 2 / 2022. قبل للنشر في 3 / 4 / 2022)

□ ملخّص □

الجريمة مشكلة اجتماعية قديمة رافقت الإنسان منذ وجوده، ولم تفلح الجهود الإنسانية في القضاء عليها أو حتى الحد منها، وتأتي خطورة الجريمة والعود إليها من مناهضتها للمشاعر الإنسانية وما تسببه من أضرار بالمصالح العامة والخاصة للأفراد، وما تحدثه من خسائر مادية ومعنوية فادحة، تتمثل في التكاليف الباهظة التي تتطلبها مكافحتها بتطوير الأجهزة الأمنية، والمؤسسات العقابية، والإصلاحية والطاقات البشرية التي تذهب هدراً، والتي كان من الممكن أن تُستَغَل في مجالات أخرى تسهم في تطور المجتمع وبنائه، بدلاً من الانحراف والاتجاه نحو الجريمة وتهديد الأمن والاستقرار.

الكلمات المفتاحية: الجريمة، العود إلى الجريمة، العود، الاجرامي

* **أستاذ مساعد – قسم علم الاجتماع– كلية الآداب– جامعة تشرين– اللاذقية– سورية. nibalalj@yahoo.de**

مقدمة

إن الجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية شاذة قديمة قدم المجتمعات الإنسانية تمثل مشكلة على مر الأزمنة وباختلاف المجتمعات. وبما أنها ظاهرة اجتماعية فإن لها خصائص الظواهر الاجتماعية؛ أي أنها حتمية، نسبية، زمنية، تاريخية، متداخلة يكاد لا يحلو منها أي مجتمع إنساني (أبو النصر، 2019).

ومن الهموم التي تعاني منها كل المجتمعات كافةً هي ظاهرة الجريمة والعود إليها مرة أخرى. ويقصد بالعود إلى الجريمة تكرارها، على أن تكون لديه سابقة بذلك. وقد انتشرت هذه الظاهرة بشكل كبير، الأمر الذي أثَّر ويؤثر وبصورة سلبية وحادة على مدى تماسك المجتمع الذي نعيش فيه. ومن هنا فإنه لمن الأهمية أن نتعرف على أهم العوامل التي تؤثر في هذه الظاهرة وتؤدي إلى انتشارها في مجتمعنا، وخاصة بين الشباب العائد إلى الإجرام. وهنا سيتم التركيز على ظاهرة العود إلى الجريمة وعلاقتها بالوسط الاجتماعي، والأوضاع الاجتماعية، والاقتصادية للأسرة والفرد الناتجة عن التحولات والتغيرات التي طرأت على المجتمع، والأمر في مجمله لا ينفصل عن جدلية العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع، إلا أن انعكاساتها تتوقف على ما يقدمه المجتمع من معطيات قد تساعد على التكيف أو تؤدي إلى انعدامه بصورة شبه تامة.

لقد ظهرت آراء ونظريات كثيرة حاولت أن تفسر ظاهرة الجريمة والعود إليها كونها من الظواهر الخطيرة، وذلك لبحث دوافعها ومحاولة السيطرة عليها، وفي هذا البحث سيتم تسليط الضوء على بعض الدراسات والنظريات التي فسَّرت هذه الظَّاهرة، كما سنتعرّف على أهم العوامل المؤدِّية إلى ذلك.

أهمية البحث وأهدافه

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية الموضوع المدروس، إذ أن الجريمة مشكلة اجتماعية خطيرة شغلت أذهان العلماء والمفكرين، فوجودها في المجتمع هو أمر طبيعي؛ أي أنها توجد حيثما توجد حياة اجتماعية. وقد مثَّلت عبر الزمان خطورة على المجتمع وانعكست آثارها في كافة المستويات: الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية. وأهمية هذا البحث تأتي من كونه يركز على ظاهرة مثيرة للاهتمام ألا وهي ظاهرة العود إلى الجريمة، إذ يعود بعض الأشخاص الذين ارتكبوا الجريمة وحُكم عليهم وانقضت فترة حكمهم إلى الجريمة مرة أخرى.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

- معرفة الأسباب التي دفعت الأشخاص الذين قضوا فترة حكمهم للعود إلى الجريمة.
- وضع التوصيات والمقترحات تمهيداً لمعالجتها من قبل الهيئات ذات العلاقة.

منهجية البحث

اتبعت البحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك يتناسب مع طبيعة المعلومات المراد الحصول عليها؛ إذ أنه يمكننا من الوصول إلى تحليل ووصف دقيق لظاهرة العود إلى الجريمة.

النتائج والمناقشة

التعريف بالعود إلى الجريمة أنواعها وشروطها:

قبل البدء باستعراض النظريات المفسِّرة للسلوك الإجرامي والعود إليه يجدر بنا بدايةً التعريف بالجريمة والعود إليها، ومن ثم الحديث عن أنواع العود إلى الجريمة وشروطها.

ماهية الجريمة:

تُعرّف الجريمة بأنها كل ما يخالف قاعدة من القواعد وُضعت لتنظيم سلوك الإنسان في مجتمعه.

إن فكرة الجريمة لا تتغير في جوهرها بل تتغير في صورها، وتتعدد بحسب المصدر الذي وضع الأوامر والأنظمة، إذ تكون الجريمة دينية إذا كان المصدر الذي وضع القاعدة دينياً، وإذا كان المصدر أخلاقياً كانت الجريمة أخلاقية، أما إذا كانت القيم الاجتماعية هي مصدر القاعدة كانت الجريمة اجتماعية، وأخيراً تكون الجريمة قانونية، إذا كانت مخلة لقواعد القانون (المرصفاوي، 1973، 9–10).

إن علماء الإجرام لا يتفقون على مفهوم الجريمة، فبعضهم يرى أن الجريمة حدثاً قانونياً، وبعضهم يرى أن الجريمة واقعة اجتماعية وقانونية معاً، وبعضهم يرى أن الجريمة حقيقة اجتماعية. وهنا سوف نسلط الضوء على مفهوم الجريمة في الشريعة الإسلامية، وكذلك مفهومها في علم الاجتماع الجنائي.

تعريف الجريمة في الشريعة الإسلامية:

جذر كلمة جريمة هو "جَرَمَ" بمعنى وقطع، فجَرَمَ يراد به الحمل على فعل حملاً آثماً. فقوله تعالى: {ولا يجرمنَّكم شنآن قوم على ألا تعدلوا، اعدلوا هو أقرب للتَّقوى} (سورة المائدة، آية 8، 108). أي لا يحملنكم حملاً آثماً بغضكن لقوم على ألا تعدلوا معهم.

وبذلك أصبحت كلمة "جريمة" تطلق على ارتكاب كل فعل يخالف الحق والعدل. كما اشتقت من هذه الكلمة كلمة إجرام وأجرموا منا قال تعالى: {إن الذين أجرموا كانوا من الذين آمنوا يضحكون} (سورة المطففين، آية 29، 588).

ومن هنا يتبين أن الجريمة هي فعل الأمر الذي يستهجن، ولا يستحسن، وبمقتضى روح الشرع، فإن أوامر الشريعة مستحسنة لاتفاقها مع الفعل الحسن، لذلك يعدُّ عصيان الله وارتكاب ما نهى عنه جريمة. ومن الواضح أن الجريمة هي عصيان ما أمر الله به بحكم الشرع، حيث يكون مرادفاً لتعريف الفقهاء للجريمة، بأنها فعل محرَّم معاقب على فعله، أو ترك فعل واجب معاقب على تركه (أبو زهرة، د.ت.ن، 23).

إن هذا التعريف تعريف عام؛ إذ يشمل كل معصية، لذا فإن الفقهاء ينظرون إلى المعاصي من ناحية سلطان القضاء عليها، وما قُرر لها من عقوبات دنيوية. وهم يصفون الجرائم بالمعاصي، وما قرره الشرع لها من عقوبات. يقول الماوردي في تعريف الجريمة: " إنها محظورات شرعية زَجرَ الله تعالى عنها بحد أو تعزير" (أبو زهرة، د.ت.ن. 22).

إن هذا التعريف ربما يختلف في ظاهره عن تعريف القانون الوضعي في التعزير، فالتعزير عقوبة لم ينص عليها في الكتاب أو السنة بقدر محدد، ولكن بالتمعن في التعريفين نجدهما متفقين في الجملة، لأن هدف التعزيرات هو منع الفساد ودفع الضرر، وهذا له أصل في القرآن والسنة، مثال ذلك قوله تعالى: {ولا تعثوا في الأرض مفسدين} (سورة هود، آية 85، 231). وقول النَّبي صلَّى الله عليه وسلم: "لا ضرر ولا ضرار".

التعريف الاجتماعي للجريمة:

إن ارتباط الجريمة بالمجتمع أمر طبيعي والجريمة- كما اتفق كثير من علماء الاجتماع وكذلك بعض رجال القانون- هي ظاهرة اجتماعية شائعة بين الأفراد على اختلاف دياناتهم وألوانهم وأعمارهم. كما إن ما يُعد جريمة هو ناتج عن تشريع الجماعة لبعض أفعال أفرادها، سواء أعاقب عليه القانون أم لم يعاقب؛ أي أن المعيار إلى الاستقامة، أو عدمها يعود إلى معيار اجتماعي لا إلى معيار قانوني (Sutherland, 1966, p.22).

اختلفت مدارس علم الاجتماع وعلماؤه في تعريف الجريمة. وقد أدى هذا الاختلاف إلى ظهور عدد من التعاريف ذات الاتجاه الاجتماعي، وأشهرها تعريف سالن (Sallin) الذي يرى أن الجريمة هي انتهاك للمعايير الاجتماعية. وتأتي شهرة هذا التعريف من كونه جمع كثيراً من الاعتبارات الاجتماعية في عبارة قصيرة. فالعادات والتقاليد والأعراف والقانون كلها معايير اجتماعية (Schofer, 1976,p. 46-47).

أما سذرلاند (Sutherland) فقد عرف الجريمة بأنها "سلوك تحرمه الدولة لضرره بها، ويمكن أن ترد عليه بعقوبة" (Sutherland, 1961, p.9).

يمكن القول إن الجريمة هي كل فعل يلحق الضرر بمصالح الفرد والمجتمع. وهذا الفعل يعدُّ خروجاً على تلك القواعد والمعايير التي ارتضاها المجتمع لأفراده ثم صاغها في قوانين ويعاقب هذا الخروج بعقوبة جزائية.

أما **العود إلى الجريمة فيعرَّف العود في اللّغة:** الرُّجوع، والعودُ، أي الرجوع في الأمر، وعادَ لما فعل، أي فعله مرة أخرى (ابن منظور، د.ت.ن، 315-316).

وتتباين تعريفات العود بحسب تخصص كل دارس، إلا أنها لا تخرج في الغالب عن كونها تطلق ويراد بها ارتكاب المجرم لجريمة جديدة. أما العود من وجهة نظر علم الإجرام، فهو يتضمن اثنين من الصور هما:

1- الفرد الذي سبق الحكم عليه قضائياً بجريمة ثم ارتكب جريمة أخرى بغض النظر عن ثبوت جريمته السابقة من عدمه.

2- الفرد الذي سبق الحكم عليه قضائياً في جريمة ما، ثم صدرت منه بعض الأفعال المتعلقة بنشاطه الإجرامي (ابن منظور، 43).

أما أنواع العود إلى الجريمة فهناك:

العود الخاص: أي أن يكرر الجاني الجريمة نفسها، كأن يقوم بالسرقة ثم يقوم بتكرارها مرة أخرى.

والعود العام: فهو أن يرتكب الجاني جريمة بخلاف الجريمة الأولى، كأن يقوم بالسرقة ثم يقوم بتعاطي المخدرات.

الصور المختلفة للعود:

1- يقسم العود حسب الوظيفة التي يؤديها السلوك الاجرامي للعائد والأسباب الدافعة إليه:

أ- العود للإجرام باعتباره حرفة (المجرمون والمحترفون) مثل:

- مجرمون ينشطون باسم جماعات اجرامية (شبكات اجرامية)
- مجرمون مختصون في (التزوير، التهريب، السرقات)
- مجرمون مشتغلون لمناصبهم ورتبهم المهنية (المرتشين مستغلي النفوذ)
- مجرمون يتاجرون بأشياء ممنوعة (مخدرات، سلاح....)

ب- العود اللاإرادي لانعدام القدرة عند الجاني على التحكم في سلوكه مثل:

- المدمنون على الكحول والمنشطات

- المصابون بالأمراض العصبية كالهيستريا والصرع (رمضان، 64).
- المصابون بالمرض العقلي ومظهره اختلال في القوى الذهنية يؤدي إلى انحراف نشاطها عن النمو الطبيعي. (رمضان، 66).

2- تقسيم العود حسب التكوين الفردي للعائد ويشمل:

- مجرمون عاجزون عن الاستنتاج والنقد
- مجرمون يعانون من الهوس والاكتئاب
- مجرمون منطوون على أنفسهم
- مجرمون يكنون الحقد للغير ويعانون من الشعور بالاضطهاد

3- تقسيم العود حسب مدرسة التحليل النفسي

- مجرمون سيكوباتيون يتمتعون بميولات لاأخلاقية
- مجرمون يتميزون بضمير خلقي منحرف ضد المجتمع
- مجرمون تحت ضغوط اقتصادية واجتماعية ونفسية

4- تقسيم العود حسب درجة الانحراف في الفردية

- مجرمون لديهم شخصية جيدة
- مجرمون عدوانيون نشيطون
- مجرمون منحرفون خاملون سلبيون (عبد السلام، 1988، 23).

أهم النظريات العلمية المفسرة لظاهرة العود الى الجريمة:

هناك العديد من النظريات المرتبطة بالعود إلى الجريمة، يمكن إيجازها على النحو التالي:

أولا- نظرية السمات:

ترى نظرية السمات بأن هناك خصائص معينة وسمات شخصية تحفز الأفراد نحو الإدمان، فعلى سبيل المثال تم تحديد سمات شخصية المدمن وفقاً لأنماط الفردية وميزاتها، وهي: حالة الكآبة متدنية الدرجة، حب الاختلاط بالأخرين، مشاعر الإحساس بضعة النفس وهوانها المختلطة باتجاهات السمو والاعتمادية على الغير. والاتفاق الوحيد بين أصحاب هذه النظرية هي أن المتعاطين لديهم خلل في شخصياتهم، وبالتالي ينظر إليهم على أنهم مرضى نفسيون واجتماعيون ويتسمون بشخصية غير منضبطة (Berkowitz. et. al .2015, 750-757).

ثانياً- النظرية السلوكية النفسية:

يعد العالم النمساوي سيغموند فرويد (Sigmund Freud) من أبرز رواد هذا الاتجاه، إذ يرى أن شخصية الفرد تتأثر إلى حد كبير بالعوامل النفسية التي يخضع لها الفرد خلال مرحلة الطفولة أكثر من تأثرها بالعوامل الخارجية، أو الاجتماعية، أو العوامل الوراثية، فالعلاقات الخاصة والتصرفات المتبادلة بين أفراد الأسرة تبقى عالقة بشخصية الفرد وذاكرته وتتغرس جذورها في حياته العاطفية، فاذا كانت طفولة الفرد قاسية فإن ذلك ينعكس على حياته في مراحل عمرية لاحقة، ما يؤدي إلى سلوكه سلوكاً منحرفاً، وبالتالي قد يرتكب الجريمة.

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن العود إلى الجريمة يتم بناءً على آليات التعلم السلوكي بأنواعه كافةً، وذلك عن طريق التعزيز الإيجابي، أو السلبي، أو الحوافز.

ولكن القيام بأعمال إجرامية قد تمثل هروباً من الواقع، وليس الحصول على تعزيز إيجابي. فالعود إلى الجريمة يمكن النظر إليه على أنه عملية تفاعل اجتماعي، تتم عن طريق التفاعل الاجتماعي، والأسباب المؤدية لها هي أسباب مركبة، وغالباً ما تكون ذات ارتباطات متبادلة مع عوامل أخرى (Bright et. al, 2013,233-236).

ثالثاً- نظرية الوصم الاجتماعي:

لقد افترض فرانك تانبوم (Frank Tannenbaum) أحد رواد نظرية الوصم الإجرامي أن ما يؤدي إلى خلق الإنسان المنحرف، إنما هو الكيفية التي يعامله بها الآخرون. ووصف عملية وصم المنحرف بأنها عملية تحتوي على عناصر تشمل وضع علامات وألقاب وتعريفات، تقوم الجماعة بإلصاقها بالفرد. وتؤدي عملية الوصم هذه إلى خدمة أغراض الجماعة، وتحقيق بعض أهدافها؛ كونها تساعد على بلورة نقمة الجمهور ضد الفرد المخالف، وأيضاً تأكيد نقمة الفرد الموصوم نحو نفسه؛ وبالتالي إحباط معنوياته وتشويه أخلاقياته، ما ينتج عنه تأكيد التضامن والتآزر الجماعي (شلال، 2011، 195).

وكي يتم فهم دور هذه النظرية في العود إلى الجريمة أن مثل هذا الوصف سوف يغير من نظرة الفرد لذاته ونظرة الآخرين له. فالآخرون يتعاملون مع معنى الوصم، وليس مع الفرد بحد ذاته؛ وبالتالي فإن هذه العمليات (الوصم) للأفراد كمنحرفين ومجرمين تساعد على خلق الجريمة والانحراف (Tannenbaum, 1938, 19-20).

لقد وجدت هذه النظرية شهرة واسعة على يد العالم الأمريكي إدوين لمرت (Edwin Lemert) الذي رأى أن هناك نوعين من الانحراف هما:

أ. **الانحراف الأولي:** ويعني به السلوك العرضي الذي يمكن تبريره تبريراً مقبولاً من قبل الفاعل أو المجتمع.

ب. **الانحراف الثانوي:** وفي الغالب يكون تطوراً للانحراف الأولي إلى درجة يصبح معها وسيلة للتكيف مع المشكلات التي صنعها رد الفعل الاجتماعي على واحد أو أكثر من الأفعال المنحرفة. وقد حدد لمرت (Lemert) ثماني عمليات لاكتمال حالة الوصم بالانحراف، هي:

1. انحراف أولي
2. عقوبات اجتماعية
3. تكرر الانحراف
4. عقوبات ورفض اجتماعي أشد
5. ازدياد حالات الانحراف وظهور العدوان والنقمة على المجتمع
6. إطلاق ألقاب الوصم على المنحرف
7. يبدأ المنحرف في مواجهة وصمة المجتمع بالانحراف
8. قبول المنحرف للوصم وتكيفه مع الدور المرتبط بهذه المكانة (Lemert, 1951, 9-30).

إن نظرية الوصم بالانحراف تفسر أحد العوامل التي تدفع بالفرد إلى معاودة اقتراف الجريمة، ولا تفسر العوامل التي تدفعه إلى اقتراف الجريمة الأولى. فالفرد لن يوصم إلا بعد سلوك منحرف يقترفه. بالإضافة إلى ذلك أن الوصم بالانحراف لا يمكن اعتباره الدافع الوحيد لمعاودة الجريمة، لكنه أهم عامل في هذا الجانب، وبخاصة إذا ما عوقب الجاني بعقوبة تنطوي على التشهير به.

من هنا يتبيَّن (من خلال نظرية الوصم) أن المجتمع والفرد كلاهما له دور رئيس في حدوث الوصم بالانحراف، فالفرد بعد اقترافه للعمل المنحرف تصبح أفكاره ورؤاه مغلوطة عن المجتمع وعن الناس المحيطين به؛ حيث يرى أن المحيطين

به هم ذئاب مفترسة تسعى إلى إيذائه وتحقيره، ومن هنا يحتقر المجتمع، وينعزل عنه بقدر استطاعته. وكذلك تصرف سلطات المجتمع بشكل يعكس أو يولِّد لدى المنحرف قناعة بأنها ترغب في التشهير به وإيذائه من شأنه أن يؤدي إلى العود إلى الجريمة.

رابعاً- نظرية العود إلى الجريمة:

يرى علماء الإجرام أنه إذا تكرر الفعل الذي يقوم به الفرد حتى لو لم يحكم عليه في أفعاله السابقة؛ أي متى تكرر ارتكابه للأفعال المحرَّمة فإنه يعتبر عائداً إلى الجريمة. ويهتم علماء الإجرام بمن تكرر منهم فعل الجريمة حتى لو لم يصدر أي حكم عليهم.

خامساً- نظرية المخالطة الفارقية:

يعتبر العالم الامريكي ادوين سندرلاند (Edwin Sutherland) من أبرز رواد هذه النظرية والتي ترى أن السلوك الاجرامي يكتسب بالتعلم عن مخالطة الاخرين والتفاعل المباشر معهم في التجمعات المتميزة بالقرب والألفة والتأثر بتوجيههم نحو تصرف معين في مواقف معينة، واعتناق اتجاهات ودوافع ومبررات هذا التصرف. إن شروط إنتاج الجنوح حسب سذرلاند تتحدد في التعلم، والاتصال، والتفاعل الاجتماعي بين الأفراد. ويركز صاحب النظرية على العلاقة الفردية القوية، فالارتباط الفردي الوثيق بجماعة يسود فيها عدم احترام القانون أفعل في التدريب على الجريمة من صور الاتصال غير المباشر بها عن طريق الاطلاع والمشاهدة عن بعد.

كما ويرى أن تعلم السلوك الاجرامي يشمل أمرين: الأول تعلم فن ارتكاب الجريمة بواسطة التقليد أو الاغراء أو التدريب، والثاني توجيه الفرد لدوافعه وميوله الغريزية وتفسيره للرموز ووجهة السلوك الاجرامي، ولكن لابد من توافر شروط لذلك، من اهمها، العلاقة الوثيقة بين الفرد بالجماعة، والعلاقة التفاضلية، مع استمرار وتكرار وسائل المخالطة المتفاوتة . وتبعاً لذلك، يخلص سندرلاند الى ان أساس السلوك الاجرامي، يكمن في مخالطة الفرد لجماعة معينة (عبد الستار، 1985، 53).

سادساً- نظرية (اللامعيارية):

يرى إميل دوركهايم (David Emile Durkheim)، وهو من رواد هذه النظرية أن العلاقة بين الفرد والمجتمع يحكمها نوعين من الأسس النوع الأول: التضامن الآلي: ويتمثل في تكاتف وتعاون بين أفراد المجتمع، يفرضهما (العقل الجمعي) بسبب التشابه والتماثل في أعضاء ذلك المجتمع ووحدة مشاعر أفراده ومعتقداتهم، وأفكارهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، وهذا النوع يوجد في المجتمعات البدائية البسيطة.

النوع الثاني: التضامن العضوي: وفي هذا النوع يظهر التمايز بين أفراد المجتمع في مشاعرهم، ومعتقداتهم، وأفكارهم ولكل منهم حرية التعبير، الأمر يؤدي إلى الاختلاف في الوظائف والعلاقات بين أفراده، وفي هذا النوع من التضامن تقل سيطرة العقل الجمعي ويمكن ملاحظة هذا النوع في المجتمعات المتطورة مادياً. خلال النوع الثاني من التضامن يبرز في المجتمع حالة من الاختلال وعدم الاستقرار في المعايير الاجتماعية التي تساعد على التنبؤ بالسلوك المرغوب فيه من أفراده، حتى يصل الأمر إلى انهيار كامل لتلك المعايير وظهور حالة اللامعيارية (الانومي)، وهنا تنطلق شهوات الفرد فيرتكب أفعالاً تتعارض مع القواعد العامة للمجتمع (الوريكات، 2013، 142-143).

سابعاً– نظرية التقليد عند جبرييل تارد (Gabriel Tard):

يرى العالم الفرنسي جبريل تارد أن التقليد هو أساس تعلم السلوك، أيًّا كان هذا السلوك، فالانحراف لدى تارد ينتقل عن طريق المحاكاة أو التقليد من فرد إلى فرد، أو من طبقة اجتماعية إلى طبقة أخرى، وتتم عملية المحاكاة تلك باتصال الأشخاص بعضهم ببعض وفق قوانين ثابتة، ويمكن التمثيل على ذلك في حالة الازدحام البشري في مكان ما، فإن الأفراد المكونين للحشد متباينين ولا يعرف بعضهم البعض، بل اجتمعوا بدافع الفضول، وعندما ينفعل أحد أفراد المجموعة فإن الانفعال ينتقل إلى بقية الحاضرين، الأمر الذي يؤدي كذلك إلى انفعالهم وتحركهم جماعياً، وهذا يُعَدُّ سلوكاً جماعياً نشأ بسبب التقليد. وعموماُ ينتقل التقليد حسب تارد من الأكبر إلى الأصغر، فالصغير يقلِّد الكبير، والفقير يقلد الغني (أبو توتة، 2001، 126).

نرى مما تقدم أن بعض النظريات أكدت على ما هو موروث أو نفسي وبعضها الآخر على ما هو مكتسب في العود إلى الجريمة، إذ ركزت نظريات على دور سمات الشخصية ودور العوامل النفسية في ذلك، في حين أكدت نظريات أخرى على العوامل الاجتماعية في تفسير العود إلى السلوك الإجرامي، كدور المجتمع والمحيط الأسري والاجتماعي للفرد، وكذلك دور المخالطة لنماذج من المجرمين في العود إلى السلوك الإجرامي، وهذا ما أشارت إليه نظرية المخالطة الفارقية لسذرلاند، إضافةً إلى اكتساب السلوك الإجرامي من خلال تقليد السلوك الإجرامي كما أثبتت نظرية التقليد عند تارد، لكن لا نستطيع أن نؤكد على عامل واحد في تفسير السلوك الإجرامي والعود إليه ونهمل بقية العوامل الأخرى؛ أي عند انكار دور العوامل الداخلية فنحن نقرُّ بأن الأفراد أسوياء من الناحية العضوية والنفسية، ولكن في الواقع توجد فروقات في تكوين الشخصية إضافةً إلى فروقات فردية، وثقافية، ونفسية يجب أخذها بعين الاعتبار عند دراسة العوامل المؤدية للعود إلى السلوك الإجرامي، وهذا النقص وجدناه عند استعراض بعض النظريات الاجتماعية المفسرة للظاهرة الإجرامية، التي همَّشت دور الفرد وعظَّمت دور المجتمع، مع أن الفرد هو أساس المجتمع وهو أداة لأي تغيير فيه. بنفس الوقت لا يمكننا أن نجزم بدور العوامل النفسية مع إهمال للعوامل الأخرى. فالظاهرة الاجتماعية متشابكة ومعقدة وتتضافر مجموعة من العوامل لحدوثها.

العوامل الموروثة والمكتسبة للعود إلى الجريمة:

قد تكون العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة عوامل موروثة وكذلك قد تكون عوامل مكتسبة، يمكن إيجاز هذه العوامل الموروثة، كما ذكرها كل من العبد الله (2011) والجنفاوي (2020، 15 –52.) على النحو الآتي:

- **أسباب وراثية:** وهذه تتمثل في الخصائص التي يتم نقلها من الآباء إلى الأبناء أثناء عملية الإخصاب، وبالتالي فهي تتكون عند تكون الجنين.
- **أسباب مرتبطة بالأمراض العقلية:** هناك من يقومون بارتكاب الجريمة وهم لا يعرفون ما يترتب على هذ السلوك من نتائج، كالسرقات التي لاتحتاج إلى مجهود أو تخطيط، أو مثل الشرد، أو التسول.
- **النوبات المرتبطة بالصرع:** وهي الإضطرابات التي تحدث بشكل مؤقت وسرعان ماتنتهي ويعود الفرد لحالته الطبيعية، ولكنه خلال فترة الصرع يقوم بسلوكات منحرفة لا يعقل نتيجتها، ومرد الصرع حسب علماء النفس لأسباب وراثية أو التهابات أو إصابات في المخ.
- **النوبات العصبية:** وهنا يقوم المريض بارتكاب جرائم خطرة مثل القتل، السرقة، أو التحطيم والحرق، وقد يعود ذلك إلى دوافع قهرية يصعب السيطرة عليها من قبل المريض أو قد يعزى لعقدة نقص متمثلة في الرغبة للتويض نتيجة دافع قهري مثل الكراهية للسلطة.

- **أسباب قهرية:** وهذا مايسمى بالوسواس القهري أو العُصاب، ويتمثل في سيادة فكرة معينة دون سواها، وبالتالي يشعر الفرد بالإرهاق وعدم السيطرة عليها، ما يؤدي إلى شعوره بقوة خارجة عن امكانياته تدفعه لأجل القيام بإيذاء نفسه أو الإلقاء بنفسه من مكان عالٍ، وقد يقوم أيضاً بإيذاء الآخرين وتحطيم وحرق ممتلكاتهم.

إضافةً إلى ما سبق قد ترجع أسباب العود إلى الجريمة لمجموعة من الأسباب الأخرى التي تتعلق بالظروف المحيطة بالفرد سأوجزها بما يلي:

- **عوامل اجتماعية:** تلعب العوامل الاجتماعية دوراً أساسياً في العود إلى السلوك الإجرامي، وتتعلق هذه العوامل بالتنشئة الاجتماعية المرتبطة بشكل أساسي بالأسرة، فالمحيط العائلي يشكل عاملاً أساسياً في السلوك الإجرامي وفي العود إليه.

إن الإجرام لا يتعلق فقط بشخص المجرم، وإنما بعدم قدرته على التكيف بطريقة طبيعية مع المحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه، الأمر الذي قد يجعله يكيف حياته بطريقة غير مألوفة وشاذة ومخالفة لنظام وقواعد المجتمع، كما أن عدم تقبل المجتمع للمجرم المفرج عنه من المؤسسات الإصلاحية والصعوبة التي يجدها هؤلاء الأشخاص في الإندماج في البيئة الاجتماعية من أهم المحددات الاجتماعية للعودِ إلى الجريمة، وهذا مايذكرنا بنظرية الوصم الاجتماعي التي ذكرتها آنفاً وما يؤكد عليه أيضاً مقدّم البحث، حيث يُحرم الأشخاص المفرج عنهم من حقوقهم في المجتمع الذي يعيشون فيه، الأمر الذي يؤثر سلباً في حياتهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

ومن مظاهر عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم هي كالآتي:

- عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم كشركاء في عمل أو تجارة (التويجري، 2011، 167).
- عدم تقبل مصاهرة المفرج عنهم، حيث أشارت دراسة (البداينة وآخرون، 2011) إلى أن نسبة كبيرة من أولياء الأمور رفضوا تزويج بناتهم من شخص مفرج عنه وذلك خوفاً من العار والفضيحة.
- عدم تقبل صداقة المفرج عنهم، فقد بينت دراسة (الحيصة، 2014) أن أساليب المعاملة السيئة التي يتلقاها المفرج عنه، وعدم تقبل صداقتهم ورفضهم اجتماعياً كلها عوامل قد تسهم في عودته إلى الجريمة.
- عدم تقبل الأسرة للمفرج عنه ومعاملته معاملة سيئة، حيث أن احساس المجرم المفرج عنه بالرفض من قبل أفراد أسرته وتوجيه اللوم المستمر له يعد سبباً في عودته إلى الدريمة مرة أخرى وهذا ماتوصلت إليه دراسة (Spohn& Holleran, 2002).

إضافة إلى العوامل الاجتماعية آنفة الذكر سنأتي على شرح أهم **العوامل الاقتصادية** المؤدِّية إلى العود إلى الجريمة:

إن للعوامل الاقتصادية دوراً وأثراً واضحاً في ارتكاب الجرائم والعود إليها، وإن كان لا يمكن اعتبارها السبب الوحيد في تفسير الجريمة، فالفقر، وتدني مستوى الأسرة الاقتصادي، وقلة فرص العمل، إضافةً إلى شح المواد المعيشية، وتقلبات الأسعار، وعدم القدرة على اشباع الاحتياجات الأساسية هي من العوامل التي تسبب شعوراً بالدونية، والقلق والإحساس بالنقص. وفي هذا الصدد أوضحت دراسة (سعدون، 2011) أن نسبة كبيرة من مرتكبي الجرائم ينحدرون من أسر فقيرة ولا يوجد لديهم دخل ثابت.

وقد أكدت نظرية العوامل الاقتصادية على دور الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد في تفسير الجريمة؛ إذ أن الاقتصاد المتخلف والأزمات التي يتعرض لها، وتَركُز الثروة بين قلة من التاس عوامل من شأنها أن تؤدي إلى ظهور الجرائم المادية على نطاق واسع (القهوجي؛ عبد الكريم، 2010، 84).

- **ثقافة السجن ودورها في العود إلى الجريمة:**

إضافةً إلى ما سبق هناك ما يسمى بثقافة السجن والتي لها دور إلى جانب العوامل السابقة في العودِ إلى السلوك الإجرامي.

يشير مصطلح ثقافة عند الأنثروبولوجيين إلى أسلوب الحياة الذي يميز مجتمعاً عن غيره، ومن هنا فإن السجن ونمط الحياة فيه مختلف عن المجتمع المحلي الكبير، فالسجن تسوده عادات، وتقاليد، وأعراف، وقيم، ومعايير خاصة مختلفة عن تلك السائدة في المجتمع الكبير (العطري، 2004، 119).

يرى العالم غراهام سايكس أن السجن ينطوي على الكثير من الآلام والمعاناة للمحكومين، كالحرمان من الحرية والرفض من قبل المجتمع، الأمر الذي يترك أثاراً نفسية على السجين، إضافة إلى الحرمان من العلاقات الجنسية السوية، والحرمان من الاستقلالية والارتباط الإجباري الذي قد يؤدي إلى المزيد من الجريمة والعنف. ويضيف عالم الاجتماع بوكر أن الحياة في السجن لا تعني فقط العزل والإذلال، بل هي عملية اضطهاد القوي للضعيف (الوريكات، 2004، 286).

ويتمثل الاعتداء على السجناء بأربعة وجوه منها: البيولوجية، والنفسية، والاقتصادية، والاجتماعية.

1- **الاعتداءات البيولوجية:** والتي تتمثل بالقتل، والإيذاء، والاغتصاب بين السجناء أنفسهم، أو بين السجناء والحراس.

2- **الاعتداءات النفسية:** وتشمل التهديدات التي يطلقها السجناء ذوي الخبرة ضد السجناء الجدد عديمي الخبرة لقاء الحصول على المكانة، والسلطة، والقوة.

3- **الاعتداءات الاقتصادية:** تتنوع الاعتداءات الاقتصادية من الجنس إلى المخدرات والسرقة.

4- **الاعتداءات الاجتماعية:** تعود هذه الاعتداءات إلى العرق والخلفية الأثنية، فكثير من الأحيان يقع أبناء الأقليات العرقية ضحية الاعتداءات من قبل الحراس والسجناء البيض في أمريكا والدول الغربية. كما ويعتبر المنحرفون جنسياً هم أكثر تعرضاً للاستغلال والاعتداء (الوريكات، 2004، 288).

إن معاناة السجين لا تقتصر على وجوده داخل السجن، وإنما تشمل حياته خارج أسوار السجن من حيث نظرة المجتمع السلبية إليه وشعوره بالتحقير الاجتماعي وتخلي المجتمع عنه وإحساسه بالاغتراب عن واقعه كل هذا من شأنه أن يحول دون اندماج السجين مع مجتمعه، فالوصمة التي يصمه بها المجتمع تشكل عبئاً ثقيلاً اجتماعياً ونفسياً يصعب عليه تجاوزها، وتشكل عاملاً مهماً يسهم في عودته إلى ارتكاب الجريمة.

كما أن فكرة بقاء المسجون في السجن قد تلعب دوراً في زيادة معدل العود إلى الجريمة، إذ يعود إلى اعتياد السجين على حياة السجن والمسجونين، والاحتكاك بغيره من المجرمين المحكومين سابقاً بجرائم مختلفة.

ولكن يرى كل من (بن رجب، 2004) و(العوضي، 2008) أن العود إلى الجريمة لا يمكن أن تعزى إلى أسباب مجتمعية فقط بل إلى أسباب ذاتية أيضاً، فالمجرم الذي ليس لديه استعداد لارتكاب الجريمة نادراً ما يرتكب الجريمة حتى لو توافرت العوامل المجتمعية التي تحدثنا عنها سابقاً.

دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في العود إلى الجريمة:

من المهم في هذا البحث إعطاء حيزاً لوسائل الإتصال الاجتماعي التي قد تساهم في الانجراف إلى الجريمة والعود إليها مرة أخرى.

إن الانتشار المتزايد للإنترنت والاستخدام المفرط للإنترنت من قبل جميع فئات المجتمع أصبح مشكلة برزت كقضية اجتماعية حديثة ومهمة، فمن الممكن أن يستغني البعض عن دراسته أو عمله أو علاقاته الاجتماعية والأسرية، بل ومن الممكن أن تدمر حياة الفرد من خلال الوقوع في دائرة الإدمان على الإنترنت وما ينتج عنه مشكلات قد تؤثر في توافقهم النفسي والاجتماعي، وبالتالي في تكيفهم مع البيئة التعليمية وتحصيلهم الدراسي. وفي دراسة مسحية حول معدلات استخدام الإنترنت أجريت في العام (2008) في (13) بلداً، حيث أظهرت النتائج أن نسبة الانتشار لاستخدام الإنترنت لدى الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (24-12) بلغت (88%) في الولايات المتحدة و(100%) في بريطانيا و(95%) في كندا، كما أن معدل النمو في أعداد مستخدمي الإنترنت في تزايد مستمر خاصة في الدول النامية ومنها الدول العربية (Reuters, 2008).

إن هذا الانتشار الرهيب لاستخدام الإنترنت والممارسة السيئة له قد خلفت العديد من الجرائم التي نشهد تزايدها المستمر، وفي ظل نقص الرقابة وضعف التشريعات القانونية فإن لهذه الظاهرة الأثر البليغ في هدم قيم المجتمع ومعاييره (الحملاوي، 2017، 8).

ومن أشكال الجريمة عبر الإنترنت أو الجريمة الإلكترونية هي الحصول مثلاً على بيانات الضحية من خلال فقدان جهاز الهاتف الخلوي أو جهاز الحاسوب، والاستيلاء على معلوماتها من خلال استخدام برامج قادرة على استرجاع البيانات المحذوفة عن ذاكرة الهاتف أو الحاسب الآلي. وقد يقوم الجاني بانتحال صفة شركة أو مؤسسة ويعمل على ارسال نموذجاً معيناً للضحية لتقوم بتعبئته ومن ضمن المعلومات المطلوبة البريد الإلكتروني والرقم السري، أو انتحال شخصية فتاة أو شاب وبعد سلسلة طويلة من المحادثات وبعد أن يثق الضحية بالجاني ويطمئن له يبدأ الجاني بطلب صور أو مقاطع فيديو للضحية أو أية معلومات أخرى، وهنا يبدأ الجاني بابتزاز ضحيته بطلبات غير مصرح بها لا شرعاً ولا قانوناً، كأن يطلب منه مبلغ من المال، أو القيام بأفعال لا أخلاقية يرفضها الشرع وينكرها المجتمع (مدين، 2019، 67-77).

ومن الأسباب التي تؤدي إلى تعاظم خطورة الإنترنت على الأفراد المرتكبين لجرائم سابقة:

1- نقص الرقابة: في الغالب فإن نشر المعلومات عبر الشبكة لا يخضع لأي نوع من الرقابة، وبالتالي يكون كل شخص قادراً على نشر ما يريد من المعلومات في موقع خاص به بسرعة وسهولة دون دفع أي مقابل للنشر على هذا الموقع.

2- العزلة: عند العمل في شبكة الإنترنت يقضي المستخدم ساعات طويلة وحيداً أمام الحاسب ينعزل فيها عن العالم الخارجي (العائلة والأصدقاء)، الأمر الذي يؤدي في حالات كثيرة إلى مشاكل، منها اجتماعية، تتمثل في صعوبة الاتصال والتعامل مع المجتمع المحيط، وأخرى نفسية كالانزواء والانطواء على النفس.

3- الفرصة: لقد أتاحت التقنيات الحديثة فرصاً غير مسبوقة لانتشار الجريمة الالكترونية والتي لعبت فيها البيئة دوراً في إنتاج الجريمة والخروج على القواعد الاجتماعية من خلال غياب أو نقص الرقابة، وكذلك حرية الولوج إلى شبكة الإنترنت في أي وقت وأي مكان، فسهولة الوصول إلى المعلومات والمنفعة المتحققة منها يسهل عملية سرقتها أو سرقة محتوياتها، فهي فرصة مربحة وقليلة المخاطر واحتمالية الكشف للفاعل فيها ضئيلة.

4- التطور التقني المتزايد وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والاستخدام المتزايد للإنترنت قد خلق فرص جديدة للمجرمين سهلت نمو الجريمة كجرائم الإنترنت التي تمثل شكلاً جديداً ومميزاً للجريمة.

5- سهولة التواصل مع مرتكبي الجرائم السابقين أو مجرمين حاليين: تتيح شبكة الإنترنت، من خلال العديد من تطبيقات التواصل بسهولة مع أفراد أو جماعات خارجة عن القانون، تستهدف جمع أفراد لديهم سوابق لتنفيذ مخططات أو أفعال إجرامية.

6- التعرف على أساليب جديد للجرائم: تشكل مقاطع الفيديو المنتشرة على الشبكة حافزاً قوياً لارتكاب الجرائم لدى الفراد بشكل عام، والخارجين من السجون بشكل خاص؛ إذ تعرِّف الأفراد بالكثير من الأساليب التي يمكن أن ينفذوا بها جرائم سرقات، أو خطف، أو غيرها.

أما وسائل التواصل الاجتماعي فتبرز خطورتها من خلال تشكيل مجموعات تدعو للتطرُّف والجريمة والإرهاب، وتنفيذ عمليات التواصل مع أشخاص تفصل بينهم مسافات شاسعة دون رقابة، كما يمكن من خلال هذه المواقع اختراق خصوصية الآخرين، وجمع معلومات عنهم، وبالتالي يسهل البحث عن مرتكبي الجرائم السابقين، ودعوتهم للانضمام إلى مجموعات منحرفة أو خارجة عن القانون، وتقديم المغريات المادية وغير المادية في سبيل ذلك. ويمكن أن تسهم مواقع التواصل الاجتماعي في العود إلى الجريمة كما يرى (الدليمي، 2020، 212) من خلال بث الأفكار الهدامة والدعوات المنحرفة والتجمعات المخالفة للقيم والقانون، التشهير والمضايقة وبث الإشاعات، التحايل والابتزاز والتزوير، وانتهاك الحقوق الخاصة والعامة.

من هنا يمكن القول إن وسائل التواصل الاجتماعي تشكل خطراً كبيراً على فئة الشباب في المجتمع، فقناع الحداثة والعولمة هو قناع براق، يلقى الترحيب والمشروعية والمفاخرة في كثير من الأوساط ومن قبل كثير من الشرائح في المجتمع، ويحظى باهتمام الجميع دون إدراك الخطورة التي ينطوي عليه الإنترنت والإسراف في استخدامه على حساب العلاقات الإنسانية الأخرى. فالإنترنت هو أحد أسباب المشاكل الاجتماعية بصفة عامة كونه يفتح المجال لتكوين علاقات مع أفراد أو جماعات خارجة عن القانون، وعن رقابته، كما أنها تمكن من ارتكاب جرائم بأشكال جديدة، غير معروفة سابقاً، يطلق عليها الجريمة الإلكترونية، وتبرز خطورة هذه الشبكة كونها تعد فرصة للهروب من الواقع ولاسيما بالنسبة للمجرمين، أو المرتكبين جرائم سابقة، الذين يصعب عليهم التكيف مع واقعهم، إذ تمكنهم من تحقيق احتياجاتهم النفسية والعاطفية غير المحققة في الواقع، ما يساهم في انتشار مجموعات من الأفراد الخارجين عن القانون، أو من الأفراد المرتكبين لجرائم سابقة، والتواصل فيما بينهم عبر الشبكة والتخطيط لتنفيذ جرائم قد تتخذ أشكال جديدة في ظل استخدام شبكة الإنترنت.

ومن هذا المنطلق تبرز ضرورة التأكيد على وجود البرامج الإرشادية وبرامج التوعية الاجتماعية بمخاطر استخدام شبكة الإنترنت، ووسائل التواصل الاجتماعي، ولاسيما بالنسبة لمرتكبي الجرائم السابقة. كما أنه يجب على الأهل الانتباه ومراقبة أولادهم أثناء تصفح الإنترنت كي لا يتضرر أحد منهم، وهي أسباب دافعة إلى التفكير في العودِ إلى الجريمة نظراً لقلة التكيف النفسي والاجتماعي مع الوسط المحيط، وعدم العودة إلى الحياة الطبيعية.

مما سبق نستنتج أن العوامل التي تدفع بالفرد للعود إلى الجريمة هي نتاج عوامل داخلية تتعلق بالفرد نفسه كما رأينا سابقاً، وقد تكون عوامل خارجية مرتبطة بالبيئة المحيطة بالمفرج عنه، إذ لا يمكن ترجيح دور عامل على حساب عامل آخر. إن عدم توفر فرص عمل والفقر يدفعان المفرج عنه إلى تكرار الجريمة لكسب المال بطرق غير مشروعة، كما أن للبيئة الاجتماعية دور هام في تكيف الفرد مع مجتمعه ومدى تقبل هذا المجتمع له بعد خروجه من المؤسسة الإصلاحية، فإذا غلب عليها (البيئة الاجتماعية) طابع الشر والفساد سيتأثر الفرد بذلك، وتتكون بالتالي لديه الدوافع لارتكاب الجريمة أكثر من مرة، إضافة إلى عدم وجود الاهتمام الكافي من أسرهم ومجتمعهم، فالقرد ينشأ في أسرته

ويتأثر بعاداتها وقيمها، فإذا كانت الأسرة تحمل في قيمها وعاداتها ما يشجع على الجريمة، فإنه سيكون مؤهَّلاً للوقوع في براثنها، بل ومعاودتها مرات عدة.

الاستنتاجات والتوصيات

وفي نهاية هذا البحث لابد من التأكيد على عدة توصيات منها:

1- ضرورة الالتزام بالقوانين لتجنب ارتكاب الجرائم مرة أخرى لما لها من تأثير سلبي في حياة الفرد وأسرته.

2- توعية الأسر والتأكيد على التنشئة الاجتماعية السليمة للأفراد، والتعاون مع مؤسسات المجتمع المحلي للمحافظة على المعايير والقيم الاجتماعية.

3- التوعية الأسرية والإعلامية بمخاطر استخدام الإنترنت وألعاب الكمبيوتر وخاصةً العنيفة منها، لما لها من أثر كبير وخطير في سلوك الأفراد، وأخص هنا الحلقة الأضعف وسريعة التأثر وهي الأطفال والمراهقون.

4- التأكيد على ضرورة قيام المؤسسات الاصلاحية بدورها في تأهيل السجناء وتعليمهم، وتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية.

5- العمل على توعية السجناء اجتماعياً وقانونياً بأضرار الفعل الإجرامي ونتائج ذلك عليهم وعلى أسرهم ومجتمعهم.

6- توفير فرص عمل بعد خروجهم من المؤسسات الإصلاحية، وأؤكد على هذا لأن الخارجين من المؤسسات الإصلاحية يعانون من صعوبة إيجاد فرصة عمل نتيجة عدم تقبل المجتمع لهم.

7- ضرورة قيام وسائل الأعلام بتوعية المجتمع، وذلك للتعامل معهم بشكل ايجابي يشعرهم بالانتماء إلى الأسرة والمجتمع.

8- إجراء دراسات أكثر في هذا المجال، والتركيز على الأسباب التي يعتقد أنها خلف ذلك.

Reference

- ابن منظور. لسان العرب. دار صادر، بيروت، د.ت.ن.
- Ibn Manzur. *Arabes Tong*. Sader House, Beirut, w.p.d. (in Arabic)
- أبو توتة، عبد الرحمن. *علم الإجرام*. المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
- Abu Tota, Abdul Rahman. *Criminology*. Modern University Office, Alexandria, 2001. (in Arabic)
- أبو زهرة، محمد. *الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي*. مكتبة الأنجلو المصرية. القاهرة، 2008.
- Abu Zahra, Muhammad. *Crime and punishment in Islamic jurisprudence*. Anglo-Egyptian Library. Cairo, 2008. (in Arabic)
- البداينة، ذياب موسى وآخرون. *الوصم الاجتماعي واتجاهات طب الجامعات الأردنية نحو المصابين بمرض الايز*. المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد (4)، العدد (1)، 2011.
- Al-Badayna, Diab Mousa and others. *Social stigma and attitudes of Jordanian university medicine towards people living with AIDS*. The Jordanian Journal of Social Sciences, Volume (4), Issue (1), 2011. (in Arabic)

- بن رجب، محمد مصباح خليفة. *العود إلى الجريمة بين الشباب: دراسة ميدانية على عينة من الشباب نزلاء مؤسسات الإصلاح بمدينة طرابلس*. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع كلية الآداب، جامعة المنوفية، 2004.

- Bin Rajab, Muhammad Misbah Khalifa. *Return to crime among youth: a field study on a sample of youth inmates of reform institutions in Tripoli*. Unpublished PhD thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Menoufia University, 2004. (in Arabic)

- التويجري، أسماء عبد الله. *الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للعائدات للجريمة*، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2011.

- Al-Tuwaijri, Asma Abdullah. *Social and economic characteristics of the proceeds of crime. unpublished Ph.D*. thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh, 2011. (in Arabic)

- الجنفاوي، خالد مخلف. *العوامل المؤدية للعود إلى الجريمة وفقاً لتوجهات العاملين في أقسام الخدمة الاجتماعية في المؤسسات الإصلاحية في الكويت*، مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية– جامعة الفيوم، العدد الثامن عشر، 2020.

- Al-Janfawi, Khaled Mikhlif. *Factors leading to recidivism according to the trends of workers in social work departments in correctional institutions in Kuwait*. Journal of the College of Social Work for Social Studies and Research - Fayoum University, 18th issue, 2020. (in Arabic)

- حملاوي، حميد. *تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على انتشار الجرائم الإلكترونية في أوساط الشباب الجزائري*، مداخلة مقدمة إلى مؤتمر الأنترنيت وقضايا العنف والانحراف لدى المراهق. الجزائر، 2017.

- Hamlawy, Hamid. *The impact of social networking sites on the spread of cybercrime among Algerian youth, an intervention presented to the Internet conference and issues of violence and delinquency among adolescents*. Algeria, 2017. (in Arabic)

- الحيصة، بسام أحمد. *تأثير العقوبة في العود للجريمة– دراسة ميدانية في مراكز الإصلاح والتأهيل الأردنية*. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة مؤتة، الأردن، 2014.

- Al-Haysah, Bassam Ahmed. *The effect of punishment on recidivism - a field study in Jordanian reform and rehabilitation centers*. unpublished Ph.D. thesis, Department of Social Studies, Mutah University, Jordan, 2014. (in Arabic)

- الدليمي، عثمان محمد. *مواقع التواصل الاجتماعي: نظرة عن قرب*. دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، عمان،2020.

- Al-Dulaimi, Othman Muhammad. *Social media: a closer look*. Ghaidaa House for Publishing and Distribution, Jordan, Amman, 2020. (in Arabic)

- رمضان، عمر السعيد. *دروس في علم الإجرام*. دار النهضة العربية، القاهرة، 1972.

- Ramadan, Omar Al-Saeed. *Lessons in Criminology*. Al-Nahda Al-Arabiya House, Cairo, 1972. (in Arabic)

- سعدون، نوري عبد الله. *العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة– دراسة ميدانية*. مجلة جامعة الأنبار للعلوم الانسانية، العدد (4)، بغداد، 2011.

- Saadoun, Nuri Abdullah. *Social factors affecting the commission of crime - a field study*. Anbar University Journal for Human Sciences, issue (4), Baghdad, 2011. (in Arabic)

- سورة المائدة آية 8.
- Surah Al-Ma'idah verse 8. (in Arabic)
- سورة المطففين، آية 29.
- Surat Al-Mutaffifin, verse 29. (in Arabic)
- سورة هود، آية 85.
- Surat Hud, verse 85. (in Arabic)
- شلال، علي جابر. *ضرورة التمييز بين الفاعل والشريك في الجريمة وتفعيل أحكام العود*. مجلة الحقوق، مجال (4)، العدد (14)، الجامعة المستنصرة، العراق، 2011.
- Shallal, Ali Jaber. *The necessity of distinguishing between the perpetrator and the partner in the crime and activating the provisions of recidivism*. Journal of Law, Field (4), Issue (14), Al-Mustansirah University, Iraq, 2011. (in Arabic)
- العبد الله، نوري. *العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة*. جامعة الأنبار، العراق، 2011.
- Al-Abdullah, Nouri. *Social factors affecting crime*. University of Anbar, Iraq, 2011. (in Arabic)
- عبد الستار، فوزية. *مبادئ علم الإجرام وعلم العقاب*. دار النهضة العربية، بيروت، 1985.
- Abdel Sattar, Fawzia. *Principles of Criminology and Punishment*. Al-Nahda Al-Arabiya House, Beirut, 1985. (in Arabic)
- عبد السلام، فاروق سيد. *العود إلى الجريمة من منظور اجتماعي*. المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1988.
- Abdel Salam, Farouk Sayed. *Return to crime from a social perspective*. The Arab Center for Security Studies and Training, Riyadh, 1988. (in Arabic)
- العطري، عبد الرحيم. *المؤسسات العقابية وإعادة إنتاج الجنوح*. رسالة ماجستير في علوم التربية، كلية علوم التربية، الرباط، 2004.
- Al-Otari, Abdul Rahim. *Punitive institutions and the reproduction of delinquency*. Master's Thesis in Education Sciences, Faculty of Education Sciences, Rabat, 2004 (in Arabic).
- العوضي، أحمد محمود عبد العال. *العود والاعتياد على الإجرام دراسة مقارنة*. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، 2008.
- Al-Awadi, Ahmed Mahmoud Abdel-Al. *Recidivism and the habit of criminality, a comparative study*. Unpublished PhD thesis, Department of Criminal Law, Faculty of Law, Cairo University, 2008. (in Arabic)
- القهوجي، علي عبد القادر؛ محمود، سامي عبد الكريم. *أصول علمي الإجرام والعقاب*. منشورات الحلبي، بيروت، 2010.
- Al-Qahwaji, Ali Abdel-Qader; Mahmoud, Sami Abdel Karim. *The origins of criminology and punishment*. Al-Halabi Publications, Beirut, 2010. (in Arabic)
- مدين، محمود. *الجريمة الإلكترونية وتحديات الأمن القومي*. الطبعة الثانية، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2019.

Madian, Mahmoud. *Cybercrime and national security challenges*. The second edition, The Egyptian for Publishing and Distribution, Cairo, Egypt, 2019. (in Arabic)

- المرصفاوي، حسن صادق. *التفرقة بين الجريمة الدينية والأخلاقية والتأديبية والقانونية*. الإجرام والعقاب في مصر، 1973.

- Al-Marsafawi, Hassan Sadiq. *The distinction between religious, moral, disciplinary and legal crime*. criminality and punishment in Egypt, 1973. (in Arabic)

- الوريكات، عايد عواد. *نظريات علم الجريمة*. دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

- Al-Wareikat, Ayed Awad. *Criminology theories*. Al-Shorouk House for Publishing and Distribution, Amman, Jordan, 2013. (in Arabic)

المراجع الأجنبية (References):

1- BERKOWITZ, E؛ HENRY؛ T. VEERARAGHAVAN؛ S. STATON, G. *PulmonarEffects of Synthetic Marijuana: Chest Radiography and CT Findings, American Journal of Roentgenology*, 14 (204)، 2015.

2- BRIGHT, S؛ BISHOP, B؛ KANE, R؛ MARSH, A؛ BARRAT, M. *KronicK. hysteria*: *Exploring the intersection between Australian synthetic cannabis legislation, the media, and drug-related harm, Drug Policy Journal*, 24 (3): 2013.

3- LEMERT, E. *social pathology: A systematic appronach to the theory of sociopathic behavior*، New York: Mc Graw Hill، 1951.

4- REUTERS, R. *American youth Trail peers in internet usage*. Retrieved, June,16,2013 from: http//www.reuters.com, 2002.

5- SCHOFER, S. *Introduction Criminology Reston Verginia*: A Prentice Hall Comp, 1976.

6- SPOHN, C؛ HOLLERAN, D. *The Effect of Imprisonment on Recidivism Rates of Felony Offenders*, Criminology Journal, 40 (2), 2002.

7- SUTHERLAND, E. *While Collar*. New York: Rinehart and Winston 1961.

8- SUTHERLAND, E. *Principes de Criminologie*, Traduction Francaise, ed. Cujac, Paris, 1966.

9- TANNENBAUM, F. *crime and the community*, New York. 1983.